الإدارة الفرنسية ومواقفها من قضايا الدين والمجتمع بعد احتلال الجزائر. دراسة من خلال وثائق أرشيفية.

د عائشة حسيني جامعة البويرة .

الملخص:

منذ احتلال الجزائر في 1830 شرعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في البحث عن الطرق الأسرع لتنفيذ المشروع الاستعماري على المجتمع الجزائري، وتثبيت أركان المجتمع الفرنسي الجديد بأرض الجزائر عوضا عن سكانها، ومن البديهي أن يرتبط مشروع المجتمع الجزائري المعاصر بصفة إلية بسلوكيات الإدارة الاستعمارية في الدين والقضاء، ويمثل الدين بالنسبة للجزائريين السلطة الروحية التي نظمت علاقات المجتمع لعدة قرون منذ الفتح الإسلامي ، وقد كانت هذه السلطة الروحية تمثل المناعة الحصينة وعامل الوحدة التي يتميز بها المجتمع الجزائري والدولة الجزائرية منذ أن أصبحت مسلمة في وجه الحملات الأوروبية ذات الطابع الصليبي والسؤال المطروح هنا ما هو دور السلطة الدينية للمجتمع الجزائري والفرنسي بالجزائر على حد السواء في المشروع الاستعماري الفرنسي ؟، أم كان هذا المشروع مشروعا استعماريا اقتصاديا سياسيا فقط لا يحمل الصفات الدينية ؟.

Abstract:

French administration and its position on the issues of religion and society after the occupation of Algeria-Study through archival documents.

Since the occupation of Algeria in 1830. The French colonial administration started to search for the fastest ways to implement colonial project on Algerian society, and to establish the pillars of the new French society in the land of Algeria, rather than its population, it is obvious that the project about the Algerian contemporary society as a linked the mechanism of the behavior of the colonial administration in religion and the judiciary, and represents religion for Algerians as a spiritual authority which organized community relationships for several centuries. Since the Muslim conquest, as it was this spiritual power which represents fortified immune factor unit that is characterized by the Algerian society and the Algerian state since becoming a Muslim in the face of nature circulate European campaigns raises the question what is the role of power Algerian religious community and the French in Algeria in both French colonial project? Or was this project colonial project politically, economically without holding religious characteristics?

مقدمة.

شرعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية منذ أن وضعت أقدامها بالجزائر في 1830، في البحث عن السبل والطرق الأسرع لتنفيذ المشروع الاستعماري على المجتمع الجزائري، وتثبيت أركان المجتمع الفرنسي الجديد بأرض الجزائر عوضا عن سكانها، ولأنه لا يمكن أن تقام سلطتان متوازيتان ومتناقضتان في بلد واحد وفي أن واحد ، وعلى أساس معادلة الغلبة ،يجب أن تكون سلطة الحكم في يد الفئة الغالبة مرحليا، والتي بحكم القوة مثلتها فرنسا المسيحية بعد سقوط السلطة السياسية الجزائرية ذات الصلة المباشرة بالدولة العثمانية، التي كانت آنذاك تمثل السلطة الروحية في العالم الإسلامي السني من جهة، في ظل الظروف والأحول التي كانت فيها القوي الدولية المسيحية الكبرى تتنافس علي التوسع والاستعمار من جهة أخري، فما موقع مسألة السلطة الدينية للمجتمع الجزائري والفرنسي بالجزائر على حد السواء في المشروع الاستعماري الفرنسي ؟، أم كان هذا المشروع مشروعا استعماريا اقتصاديا سياسيا خاليا من النزعة الصليبية؟ .

الاحتلال ومشروع الدولة المسيحية بالجزائر.

تشير الكتابات التاريخية بان الحملة الفرنسية على الجزائر كانت على علاقة وطيدة بالكنيسة والتبشير في إفريقيا عموما ،من اجل محاولة حصر الإسلام وإعادة بعث المسيحية في كل الربوع التي ستصل إليها يد النزعة الاستعمارية الجديدة في إفريقيا والعالم الإسلامي ، وان كانت الجزائر تمثل فيها حجز الزاوية في شمال إفريقيا ،أو المفتاح للسيطرة على عموم إفريقيا كما كان تتمناه الدوائر الاستعمارية آنذاك ، فالجانب الديني في الحملة كان حاضرا وبقوة كما تشير إلى ذلك وثائقها وتصريحات قادتها.

وقد لعب رجال الدين دورا محوريا في الحملة الفرنسية حيث أن قرار الملك شارل العاشر كان مدفوعا من وزير الشؤون الدينية والأسقف فريسوس الذي كانت من ورائه روما ، وقد عبر وزير الحربية قبل الحملة أي أثناء الحصار في 1827 عن سعادته في احتلال الجزائر من اجل إعادتها إلى حوزة المسيحية، كما طلب شارل العاشر بالمناسبة من رجال الدين إقامة الصلوات في الكنائس والدعاء لفرنسا للنجاح في مشروعها بعد احتلال الجزائر، وبالرغم من معاهدة الخامس جويلية من سنة 1830 والتي تعهد فيها ديبورمون باحترام الأملاك والأوقاف والنساء عشية انتصاره ، إلا أننا نجده في نفس الوقت يتراجع في جميع تعهداته هو وخلفائه من بعده من ممثلي الإدارة الفرنسية، ولم

يلتزموا بأي بند من بنود المعاهدة ،حيث سارع من بعد سقوط مدينة الجزائر إلى إقامة صلاة بالقصبة شارك فيها الجيش ورجال الدين ،وخطب فيهم قائلا "...لقد أعدتم معنا فتح باب المسيحية لإفريقيا ،ونتمنى في القريب أن نعيد الحضارة التي انطفأت فيها منذ زمن طويل..."، وفي نفس هذا الوقت كان شارل العاشر يحضر قداسا في كنيسة نوتردام ،يحمد الله على نصره في الجزائر[1].

وقد وجدت الإدارة الفرنسية نفسها بعد احتلالها للجزائر مجبرة على تنظيم الإدارة المدنية والعسكرية ، وإعطاء الطابع المسيحي للدولة في السلوكيات والعمران ،بسب تلك الإعداد الغفيرة من المستوطنين ،ومن مختلف الجنسيات والمذاهب، وكما سبق واشرنا وجدت نفسها مجبرة لخلق جميع أنوع الكنائس المعروفة في أوروبا، ولمختلف المذاهب من بروتستانت كاثوليك وغيرهم، بسبب تعدد وتنوع الجاليات الموجودة في الجزائر، فقد ظهرت الكنيسة في جميع مخططات المدن الجديدة، وقد أنشأتها الإدارة الاستعمارية لمصلحة المستوطنون في الجزائر بالدرجة الأولي، ولكن الهدف لا يحتاج إلى توضيح على المدى البعيد، لهذا نجد أن الكنيسة تحتل موقعا هاما في مخطط المدينة الاستعمارية عموما ،حيث اختير لها موقع وسط أو مدخل المدينة تقريبا في كل المخططات[2].

ما يستنتج من هذا أن الإدارة قد سخرت إمكانيات هامة لمشروع التنصير، فنجد أن الجنرال بيجو فتح باب المستوطنة ومنح الإمكانيات لمختلف المذاهب لخدمة الجاليات المسيحية المتواجدة بها[3]، والتي تهدف على المدى البعيد إلى تنصير الجزائريين، حيث رأى أحد الضباط أن تنصير المسلمين يعتبر وسيلة لتثبيت القوة الفرنسية في الجزائر،كما يعطي قوة للنفوذ الفرنسي بها[4]، وفي هذا الشأن نحد أن جهود المنظرين والحكام قد تضافرت واتفقت حول نفس الفكرة ، والهدف منها يبدو اكثر وضوحا في نصائح دي توكفيل _الخبير والمستشار السياسي _حول مسالة ضرورة القضاء على الدين الإسلامي بالجزائر،

- خديجة بقطاش ،**الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830_1870**،(منشورات دحلب ،الجزائر ،2007) ،ص15_17[1]

[2] - ظهرت الكنيسة في جميع مخططات المدن الجديدة التي أمكننا الاطلاع عليها **بالأرشيف الفرنسي فيما وراء البحار باكس اون بروفانس** لمختلف مدن سهل متيجة ،فقد ظهرت في موقع ممتاز وسط المدينة ،مما يبرز أهمية التمسيح في المستقبل للمشروع العمراني والحضاري للبلاد عموما.

[3]- **F 80 _1625**, N 6094, 12Juillet 1845. C AOM, GGA, FR,

[4]-وحول هذا الموضوع ذكر للأب بريمولت ما يلي :" ...حاول يا أبت أن تجعل منهم مسيحيين فإذا فعلت ذلك فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار..." خديجة بقطاش،ص 58 . 59.

فهاهو يدعو إلى المساهمة في تجهيل الجزائريين فيقول :"...الأهواء الدينية التي يثيرها القرآن مناؤة لنا كما يقال، وانه ليحسن تركها تنطفئ في الخرافات والجهل،ما دام ينقص علماء الشريعة والوعاظ، ستكون زلة كبيرة أننا نحاول إحياؤها...دعوا تراجمة الدين، الطبيعيين والمنتظمين ينقرضون ،لا تلغوا الأهواء الدينية اعهدوا بها فقط إلى ساخط أو محتال،نعلم اليوم إنهم شحاذون ومتعصبون ينتمون إلى منظمات سرية، نوع من رجال الدين غير النظاميين والجهلة،هم أولائك الذين أثاروا ضدنا السكان في التمرد الأخير واتوا بالحرب..."[5].

ولهذا يمكن إجمال الأسباب التي تحكمت في اهتمام الإدارة الاستعمارية بالجانب الديني وتنظيمه في الجزائر في النقاط التالية منها:

_ سعي المعمرون تجاه الملك والملكة وطلبهم منهم ضرورة التدخل في موضوع الحياة الدينية بالجزائر من اجل التحكم في المستعمرة.

_ مساعي الباباوات لدي الإدارة الفرنسية من اجل إحياء الكنيسة الإفريقية التي اندثرت بعد الفتوحات الإسلامية بإفريقيا.

_ دور ملكة فرنسا في دعم المبشرون في الجزائر.

_ الأصول الأوروبية المختلفة للمعمرين مما جعل السلطة الاستعمارية تسعى إلى توحيدهم عن طريق الدين واللغة [6].

---

[5]- ألكسي دي توكفيل (de Tocqueville) ، احد كبار المفكرين الفرنسيين المحدثين مؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي ورجل سياسة وقضاء معروف ولد سنة 1805 وتوفي سنة 1859 ،اشتهر بكتابيه عن الديمقراطية في أمريكا،والنظام القديم والثورة في دراسة أسباب الثورة الفرنسية، لقي الكتاب الأول نجاحا كبيرا استحق لأجله عضوية أكاديمية علوم الأخلاق و السياسة وعضوية الأكاديمية الفرنسية ،ذهب إلى أمريكا لدراسة نظام السجون ولكنه عاد بكتاب عن الديمقراطية بها،كما كتب نصوصا عدة عن الجزائر كون الجزائر كانت في الثلاثين سنة الأخيرة من حياته شأنا فرنسيا ، خاصة ما تعلق منها بمسألة الاحتلال والاستيطان ،كما كان رجل سياسة لأنه انتخب عضو في الجمعية الوطنية الفرنسية من 1839 إلى 1849، ووزيرا لخارجية فرنسا فيما بعد وفي أواخر 1851، انسحب من الحياة السياسية وكان موافقا على احتلال الجزائر منذ 1828 ،وفيما بعد أصبح من أنصار الاحتلال والاستعمار خاصة خلال العقد الأول من الاحتلال ،دافع عن الاحتلال من مبادئ وطنية في إطار التنافس الاستعماري ما بين فرنسا وانكلترا، قام بزيارته الأولى إلى الجزائر سنة 1841 ،عين بعدها في لجنة مكلفة بدراسة الاستعمار بالجزائر، إلا أنه كان قد بدا كتاباته عن الجزائر منذ 1837، لهذا كانت نصوصه محل اهتمام ونشرت عدة مرات.

_ ينظر دي توكفيل ألكسي ،**نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**،ترجمة إبراهيم صحراوي،(ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008) ،ص 129.

[6] - محمد الطاهر واعلي ،**التعليم التبشيري في الجزائر 1830-1904**،(منشورات دحلب،الجزائر) ، ص 32_33.

- **السلطة الاستعمارية ومشروع المجتمع الجزائري** .

من البديهي أن يرتبط مشروع المجتمع الجزائري المعاصر بصفة إلية بسلوكيات الإدارة الاستعمارية في الجانب الديني والقضائي، والذي يمثل بالنسبة للجزائريين السلطة الروحية التي نظمت علاقات المجتمع لقرون طويلة منذ الفتح الإسلامي من جهة، ومن جهة أخري كانت هذه السلطة الروحية تمثل المناعة الحصينة وعامل الوحدة التي يتميز بها المجتمع الجزائري والدولة الجزائرية منذ أن أصبحت مسلمة في وجه التحديات الصليبية، هذه التحديات التي لم تنقطع أبدا في تهديدها للكيان الجزائري منذ أن أصبح مسلما ، وخاصة بعد أن تقوي أكثر في وجه الحملات الصليبية بالدولة العثمانية المسلمة، وهو ما لم تغفره القوي المسيحية شمال البحر الأبيض المتوسط لسكان جنوبه بشمال إفريقيا عموما.

ولهذا لم تضيع هذه القوي الفرصة الأولي التي منحت لها بعد ضعف الدولة العثمانية ،لان تسعى لإعادة هذا المجتمع إلى حوزة المسيحية ،أو على الأقل تهين معتقداته وتقضي عليها ،وفي هذا الصدد يذكر حمدان بن عثمان خوجة صدور أمر من الحكومة الفرنسية باعتناق المسلمون الديانة المسيحية ،ويبدو كما يقول أن بريد 20 جوان قد كشف السر، ومع ذلك لم تكذبه الجرائد الوزارية الفرنسية مما يؤكد صحته[7]، ودائما نحاول الاستعانة بالوثائق في هذا الشأن لأنها تمثل الدليل القاطع على ما نقول ، فهناك رسائل كثيرة في الموضوع وما شابه، نحاول من خلال بعضها التعريف ببعض الوثائق [8] الخطية التي كتبها وأرسلها بعض الجزائريين، والتي تترجم الوضعية الحقيقية التي ألت إليها الجزائر بصفة عامة، والجزائريون بصفة خاصة بعد الاحتلال، تتنوع مضامين هذه الوثائق، وأحيانا تبدو للقارئ بسيطة ،ولكن في الحقيقة هي عبارة عن مادة خام وحية للباحثين لأنها وثائق أرشيفية نادرة، يستعين بها الباحث في التاريخ الثقافي ،الاجتماعي ،الاقتصادي ، والسياسي الجزائري بعد الاحتلال.

ما يلاحظ علي هذه الوثائق منذ الوهلة الأولى أنها تصب في اتجاه الفرار من الوضعية الجديدة الناتجة عن تغير نظم الحكم بالنسبة للجزائريين، كما تترجم أيضا الوضعية

---

[7] - حمدان بن عثمان خوجة، **المرأة**،تقديم وتعريب وتحقيق الدكتور محمد العربي الزبيري،(منشورات الجزائر ،2005)، ص 220

[8]- أرشيف ما وراء البحار بمدينة أيكس بروفانس **Aix en Provence** في فرنسا.

العامة لهم بعد الاحتلال، والتي مهما تحدثنا فيها لا نجد فيها أفضل من هذه الوثائق التي نحن بصدد عرضها في هذا المقال، وتمثل أيضا نموذجا إضافيا لما ذكره ونشره الدكتور أبو القاسم سعد الله، والدكتور جمال قنان ،والدكتور عبد الحميد زوزو من وثائق سابقا حول الوضعية العامة للجزائريين في بداية الاحتلال.

إذن تعتبر هذه الوثائق كما ذكرنا شاهدا حيا أخر عن الوضعية العامة للجزائريين، واهم ما يظهر ويتجلى فيها تلك الآلام التي تجرعها الجزائريون من وراء مسالة الاحتلال وسلطته ،والتي أوجدت وضعا لا يمكن تصوره أحسن مما يبدو في مراسلات الضعفاء والأقوياء في المجتمع الجزائري على حد السواء، وممثلي السلطة السياسية والدينية وعامة المجتمع أيضا.

وتوضح هذه الوثائق أيضا السعي الحثيث للسلطة الاستعمارية من اجل التمهيد لإرساء ركائز الدولة الجديدة ، وبالتالي التخلص من بقايا رموز النظام القديم في حياة المجتمع الجزائري في مختلف الميادين ،واجتثاث معالم الهوية الوطنية للجزائريين، تمهيدا لإرساء نمط جديد في الحياة لا يبدو فيه اثر للحضارات السابقة للجزائر،كما يتم فيه طمس معالم هذه الهوية، وخاصة في ما تعلق منها بالدين، حيث ثبت أكثر مع الوقت بأنه رمز استنهاض الجزائريين ضد السلطة القائمة آنذاك، وفي هذا المجال سعي علماء الجزائر في بداية الاحتلال وبالضبط في عهد الجنرال دي روفيقو أن يحافظوا نوعا ما على الخصوصيات العقائدية للمجتمع الجزائري في إطار الدولة الفرنسية أن أمكن ، وتحديدا بعد الانتهاكات الصارخة والمقصودة للسلطة الاستعمارية في هذه الجوانب المهمة من حياة الجزائريين .

وخاصة فيما يتعلق بمسائل القضاء الإسلامي الذي تعرض إلى مجموعة من الخروقات، والتي تدخل أساسا في تسهيل كيفية التعدي على حرمات المسلمين والاستيلاء على معتقداتهم، إلى جانب الحصول على الأملاك المرتبطة بالدين الإسلامي التي ظهر منذ الوهلة الأولى أنها كثيرة جدا بالمنطقة؛ وذلك إن تم فعلا الاستيلاء عليها جميعا، لهذا بدأ التفكير داخل الدوائر الاستعمارية في التحضير للكيفية الممكن تطبيقها للاستيلاء على هذا النوع من الأملاك من جهة، ومن جهة أخري إعطاء ضربة قاضية للهياكل الإدارية

والقضائية الإسلامية، وخاصة ما تعلق منها بقضايا الأحوال الشخصية الإسلامية[9]، وتحديدا في الجوانب الدينية والاجتماعية التي ستطبق بالجزائر في المستقبل، فهل يتم الحفاظ على القوانين العرفية المحلية وأيضا القوانين الإسلامية التي اعتاد عليها الجزائريون منذ الفتح الإسلامي بالجزائر، أو سيتم اعتماد قوانين الدولة الاستعمارية المسيحية [10].

لهذا اهتدت السلطات الاستعمارية إلى طريقة اقرب للحصول علي نتائج عاجلة للسياسة الاستعمارية، لا تمت بصلة مباشرة لا للمجتمع ولا للحضارة الفرنسية آنذاك، ولا إلى أسلوب الاستعمار البريطاني الذي أبى في ذلك الحين التدخل في أسلوب الحياة الاجتماعية للكثير من المجتمعات التي وقعت تحت يده في إطار الاستعمار، طبعا باستثناء أمريكا التي تشبه إلى حد بعيد ما طبقه الفرنسيون في الجزائر، وقد وردت هذه الأفكار واضحة في نصائح دي توكفيل [11]،بناءا على تجربته في أمريكا الشمالية، ونصائح الكثير من منظري الاستعمار، عن طريق التغلغل داخل الأسر الجزائرية المسلمة وتفكيكها بواسطة العنصر الضعيف فيها، أو بتعبير أخر السهلة الانقياد، ومنها على وجه الخصوص النساء و الأطفال، تمهيدا لضرب الاستقرار العقائدي للمجتمع الجزائري ، والقضاء على دور الإسلام في تنظيم العلاقات الاجتماعية .

وبالفعل فقد فتحت الكثير من القضايا القانونية المرتبطة بالحياة الاجتماعية باب النقاش حول هذا الموضوع ،وخاصة فيما يتعلق بالقوانين بصفة عامة ، فمثلا أثارت

---

[9] - حول الأحوال الشخصية ينظر: العريضة الممضاة من طرف سكان مدينة الجزائر إلى وزير الخارجية الفرنسي ،من أجل الدفاع عن حقوق القضاء الإسلامي ،بخصوص الاختلاف بين الحاكم العام وقاضي المالكية في شأن امرأة طلقها القاضي بالأحكام الإسلامية، ولكن أثناء العدة ارتدت المرأة وتنصرت، بعد أن تواطأ اليهود مع الإدارة وأخفوا المرأة عندهم ،إلى جانب الاعتداء على حرمات مقابر المسلمين ،وقد وقع على هذه الرسالة 29 شخصا من الجزائر وردت أسماؤهم في أخر الرسالة ،ويظهر أن هذا هو سبب نكبة القضاة المسلمين بالجزائر بعد الاحتلال كما نشير إليه لاحقا ،لا ندري إن كانت المرأة نفسها التي تتحدث عنها المؤرخة خديجة بقطاش ،أم أخري ولكن الأرجح أن تكون أخري لان القضية الأولي حدثت في العاصمة ،والثانية في البليدة ،ولكون الإدارة الاستعمارية ركزت علي العناصر الهشة في المجتمع آنذاك _الأطفال والمرأة _ فان الأرجح أن تكون القضايا كثيرة في هذا الموضوع ،فمثلا إميلي دي فيلار التي اعتمدت على دعم أخيها في مجال التنصير بالجزائر ،كانت تحضي بدعم من العائلة المالكة نفسها خدمة للمشروع الاستعماري ،كونها من الطبقة الارستقراطية ،وعملت في الجزائر في بداية الاحتلال لمصلحة التنصير ، ينظر: جمال قنان، المرجع السابق ، ص 75-76.

[10]- حمدان بن عثمان خوجة ، ص 239

[11] - ألكسي دي توكفيل ،ص ص 08-09.

قضية المرأة عائشة بنت محمد التي جاءت إلى الجنرال دي فوارول تطلب منه اعتناق المسيحية فرارا من معاملة زوجها، مشكلة بين الجنرال فوارول والمفتي ابن الكبابطي والقاضي عبد العزيز، لهذا أرسلها دي فوارول إلى محافظة شرطة البليدة، وطلب منهم أن يقدموا لها الحماية من أذى أهلها من بعد التنصير، فحصلت علي الحماية اللازمة وأخذت تتعلم المبادئ الدينية الأولى للمسيحية ريثما تحصل على التعميد.

وقد اشتكى أهلها إلى القاضي الذي استنكر هذا العمل وذهب ليحتج لدى الجنرال، ولكن انطلاقا من مبدأ حرية المعتقد المعتمدة في القانون الفرنسي أجابه انه لا يمكنه إجبارها على اختيار ديانة معينة ،ولما حاول إقناعها وإعادتها إلى بيتها أرسل فوارول بعض حرسه لحمايتها، فخرج القاضي وقال إن الديانة المحمدية لم تعد حرة في هذه البلاد ، وقد نتج عنه أن اتفق مع المفتي مصطفى بن الكبابطي على إيقاف العمل احتجاجا على تنصير الجزائريين، ولهذا طردهما دي فوارول من مناصبهما، وعين أشخاصا آخرين بدلا عنهما، وهربت المرأة إلى فرنسا سنة 1836 رغم معارضة أهلها [12].

موقف السلطة الاستعمارية من رجال العلم والدين.

لقد ارتبطت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر بمشروع المجتمع الجزائري المعاصر من المنظور الفرنسي الضيق، والهادف إلي القضاء علي المجتمع الجزائري وإحلال مجتمع أخر محله ، كما ارتبطت أيضا بموقف السلطة الاستعمارية من رموز السلطة الدينية ، فعلي سبيل المثال قامت بنفي المفتي بابن العنابي في بداية الاحتلال، والذي يذكر عنه حمدان خوجة ما يلي :" ...كان المفتي سيدي محمد العنابي رجلا نزيها وفاضلا ،ذنبه الوحيد انه كان يكتب دائما إلى الجنرال كلوزيل يلومه على تصرفاته التي كانت تبدو له مخالفة لوثيقة الاستسلام وللقوانين الفرنسية ولحقوق الإنسان ،ولكن الوالي كان عنيدا ،...وقد قبض رجال الدرك على المفتي وقادوه إلى السجن ،وتعرضت أسرته إلى جميع الاهانات بحجة أنها كانت تدبر مؤامرة ...".

ثم يقول حمدان بن عثمان خوجة عن التهمة التي لفقت لابن العنابي ،أن الحاكم العام لفق له أمر تدبير مؤامرة مع القبائل ضد الفرنسيين، وقد استنتج بنفسه أن الإدارة الفرنسية أبعدت المفتي حتى لا يزعجها ويذكرها بالمعاهدة ،وهكذا تم نفيه إلى الإسكندرية ، وعن هذا التصرف يقول حمدان خوجة أن هذا العمل الجائر جعل الناس كلهم

[12]- خديجة بقطاش ،ص ص30_31.

يرتابون،خاصة السلطة التشريعية ،والقاضي ،والمفتي، فلم يعد أي واحد منهم يجرؤ على الكلام عن وثيقة الاستسلام أو الاحتجاج بها علي السلطات الفرنسية لتذكيرها بوعودها خشية من أن ينال مصير المفتي ابن العنابي [13].

ولهذا فإننا نجد في احدي المراسلات الأخرى أن العلماء الأربعة بالعاصمة قد طلبوا مقابلة الحاكم العام من اجل الاتفاق حول بعض الأمور، ويبدوا من خلال مجريات الأحداث أن الأمر يتعلق بالمسائل الدينية للمجتمع الجزائري ،ودور الإدارة الفرنسية فيها، وقد ورد في هذه المراسلة التي كتبها القاضي بخط يده ما يلي:"...إلى المعظم الأكرم...أما بعد فبموجب ما كتبه إلى حضرتكم أن العلماء الأربع من علماء الجزائر يريدون القدوم إليك والاجتماع بكم في الساعة العاشرة ،من يومنا هذا فان أذنتم لهم في ذلك وذلك المزية وان لم يظهر لك ولم يوافق غرضك في المجيء فلابد أن تخبرنا بذلك ودام سرورك ..." [14]، يبدوا من خلال هذه المراسلة أن الأمور ازدادت تعقيدها واتخذت منحي أخر ، وان العلماء والقاضي اتفقوا على ضرورة الاجتماع مع الحاكم العام فوجهوا له هذه الرسالة التي يظهر منها الغضب في جفاف الخطاب،بسبب ازدياد التدخلات الصارخة للإدارة الاستعمارية في مسائل الدين والمجتمع الجزائري أكثر.

فما هي النتيجة ، نجد أن الأمور كانت واضحة منذ البداية وكما سبقت الإشارة إليه اتجهت السلطة الاستعمارية إلى القضاء على الأطر الدينية ، فقامت بنفي مفتي المالكية ،بعد أن أصبح لا يوجد مجال للاتفاق بينها وبينه في الكثير من المسائل وخاصة سنة 1843 ،وهي السنة نفسها التي عزل فيها المفتي من منصبه ثم تم نفيه إلى خارج الجزائر، وتعود أسباب الخلاف إلى طلب مدير الداخلية من المفتي إضافة حصص في الفرنسية لأبناء الجزائريين، ويفهم من كلام ابن الكبابطي أن الإدارة كانت تبحث عن الأعذار للتخلص منه فيقول له في رسالته إليه :"...لقد طلبت مني أن أمر التلاميذ المسلمين يتعلم اللغة الفرنسية في مدارسهم خلال ساعة،وقد قبلت بذلك وطلبت الوقت للتفاهم مع المعلمين والإباء ،لم يكد يحن الوقت الذي أوفي فيه بوعدي حتى سارعتم بسجن قريب لي ،وهو

---

[13]- حمدان بن عثمان خوجة،ص 227_229.

[14]- FR ،C AO M, GGA, 1H2

_ تحمل هذه المراسلة تاريخ 1832.

معلم أولاده الذي يقوم إلى جانبي في الجامع الأعظم،بل إنكم أوصيتم الحارس بوضعه في السجن المضيق ،وأنا أشكركم على ذلك، لقد اجتمعنا عدة مرات وطلبت منك العفو عنه،فأجبت أنني سأطلق سراحه هذه الليلة،ومع ذلك فانك لم تطلق سراحه..." [15].

في موضوع تعليم أبناء المسلمين أن المعلمين قد رفضوا ذلك بعد استشارتهم طبعا كما قال إذا اخذ رأيهم في الموضوع وان كان بالقوة فلا رأي لهم في ذلك،فيقول أن الآباء يرغبون في تعليم أبنائهم القران ،وتعليمه لا يتماشي مع تعليم أخر،ويقول عن الفرنسية بأنها مضرة لأبنائنا ،لان اغلب الذين يعرفون الفرنسية في اغلب الأحيان يكونون مخمورين،ولا يودون الصلاة أو الصيام،ثم يقول أن من يريد تعليم أبناء المسلمين يجب أن يبقى في مكانه والذين يحبونه هم من يذهبون إليه والعكس، ثم يقول عن موقفه ":...أما أنا فليس لي الحق ولا القدرة على إجبار أي احد، فانا مفتي وليس لي قوة إلا في الأحكام المستمدة من الشريعة والمسائل الدينية والتعليم العالي ،ومن جهة أخري فان نفوذي قد انهار الآن وليس لكلمتي وزن بعد سجن قريبي ،وأخيرا فاني أول من يعارض أي إجراء يشغل الأطفال عن تعليم القران ،واعترض على أي تعليم إلا التعليم العربي، وأما الآخرون فلا امنعهم ولا أمرهم بالتعلم، لقد هددتموني بإبلاغ كلامي إلى السيد الوزير ،فانا أقدمه مكتوبا بخط يدي فأرسلوه إليه كما هو بدون زيادة ولا نقصان."[16].

وقد راسل مدير الداخلية وزير الحربية في الموضوع، وابلغه بسوء تصرف المفتي وعدم هضمه للموضوع ،وقد جاء في رسالته الاقتراح بنفي المفتي من الجزائر، ذلك انه عارض قرار الوزير الصادر بتاريخ 24_12_1842 الخاص بتعليم أبناء الأهالي اللغة الفرنسية في مدينة الجزائر والهادف إلى تحضير هؤلاء لكي تستفيد منهم فرنسا لاحقا ، والى غاية افريل من السنة الموالية _1843_ لم يستجيب المفتي لأمر الإدارة، ثم يقول صاحب التقرير أن هذه المعارضة تفرض أمامنا حلين، إما التخلي عن القرار ،وإما تأجيله إلى أي وقت لاحق ،لكن هذه المعارضة لا يجب أن تبقي بدون عقوبة لصاحبها والمحرك الأساسي فيها وهو المفتي، الذي عارض إلى جانب التعليم ،إدارة الأوقاف الإسلامية، ثم يقول أن الظروف التي أحاطت بعصيان المفتي وأتباعه تجعل من الضرورة اتخاذ ردع

---

[15] -أبو القاسم سعد الله ،**أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر الحديث** ،الجزء الثاني،(المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1986)،ص 44.

[16]- نفسه ، ص 45.

فوري بسبب سوء تصرف معلم اللغة العربية مع المفتش الذي ذهب لتعيين معلم اللغة الفرنسية وإهانته للسلطة، وحتى أثناء مقابلة المفتي لمدير الداخلية كان رافضا للموضوع، وأخيرا كتب الرفض بيده ووضح نواياه المعادية لمساعي الإدارة في الموضوع، ولهذا اقترح إلى الوزير السماح للحاكم العام في الجزائر بإصدار العزل، ولتفادي الشغب وسط المسلمين طلب افتعال مشكل لإخراج المفتي من الجزائر ،أو إصدار أمر صريح بنفيه مع معلم اللغة العربية إلي جزيرة سان مارغريت،ولم يبدي الوزير معارضة في مسالة النفي بل ما كان عليه إلا أن صادق عليها [17].

وقد جاء في نص الوثيقة الصادرة عن الحكومة العامة والموجهة إلي الجزائريين لإعلامهم بنفي المفتي ما يلي : " اعلم إن الشيخ مفتي المالكية بمدينة الجزائر قد انعزل من وضيفته، ومنتفي بأمر الحاكم بجزيرة يقال لها سانت مارغريت وهي من بلد فرنسا وبغرب مدينة طولون [18]،سبب ذلك القضية هو أن الشيخ المفتي المذكور قد عصا عن الأمر الذي كان أعطاه له سعادة وزير الحرب، وهذا الأمر ما كان إلا في منفعة سائر المسلمين" .

وفي نفس الوثيقة تم الحديث عن نفي مدرس الجامع الكبير، وقد ورد فيها عن هذا الشيخ انه: "...وكذلك انعزل وانتفا الشيخ المسيد أمتاع الجامع الكبير بحيث أن كمثل الشيخ المفتي المذكور عصا عن أمر سعادة وزير الحرب ،وأما البايلك لا يريد إلا الحسنة ومنفعة دين الإسلام ،فلأجل ذلك الحكام ينظرون بالحين في واحد الراجل طالب علم ليتسمي في منصب مفتي سادات المالكية ، ويعينوا له شهرية تكون مناسبة مع الفضل وتكريم الوظيفة ..."[19] .

وبعد إبعاده إلى مرسيليا وقبل أخذه إلى جزيرة سان مارغريت، راسل المفتي الحاكم العام يستعطفه في أن يسرحه إلي بلد من بلدان الإسلام من غير الجزائر ، ليجتمع مع

---

[17] - أبو القاسم سعد الله ، ص 47_48.

[18] - تقع جنوب فرنسا قبالة ساحل مدينة كان ،لا تبعد كثيرا عن مدينة نيس ، وتبعد أيضا بحوالي 250 كلم عن مرسيليا،كانت في ذلك الوقت ومازالت لحد الآن جزيرة غير مأهولة ،ولكنها سياحية الآن، بها مقابر للمسلمين بالاحري آنذاك الجزائريين الذين شاركوا إلى جانب فرنسا في حرب القرم .

[19] _ FR ،C AO M, GGA, **1H1**.

- لم نتصرف في الوثيقة بل أوردناها كما هي، تجنا لأي إخلال بالمعني.

أهله في تونس للقاء ثم الرحيل إلى المشرق فيقول : "...إلى سعادة الوزير الأعظم....فهذا الكتاب من الفقير مصطفي بن محمد الذي أمرت بإخراجه من الجزائر، فتراه وصل إلى مرسيلية وهو يطلب فضلك وجودك وإحسانك أن تمن عليه وتأذن له أن يذهب إلى بلاد من بلاد المسلمين مثل إسكندرية أو طرابلس أو تونس، ليسهل عليه اللقاء بأولاده وعياله ليذهب بهم معه إلى ارض الحجاز مكة والمدينة ، لأني كبير في السن ولم أحج، وان زاد فضلك على وإنعامك تكتب لي ورقة إلي (فناطر) البلد التي أذنت لي فيها ليكونوا في عوني والله سيعينك ويزيد في عمرك ..." [20].

وفي مراسلة ثانية إلى نفس الوزير جدد المفتي طلبه واستعطافه له فقال: "...إلى سعادة الوزير الأعظم...من العبد الحقير الضعيف مصطفي بن محمد كان مفتي المالكية بالجزائر، واليوم تحت قهرك بمرسيلية يستعطفك ، ويطلب حنانتك وشفقتك وعفوك وسماحتك ، فان شاء الملوك إذا غضبوا سمحوا ، وإذا استعطفوا فرحوا وسمحوا ، وأنا من يطلب جودك وإحسانك وسطوتك وأمانك أن تجود على بالتسريح إلى بلد من بلاد الإسلام غير الجزائر ، لنبعث إلى أهلي وأولادي يأتوني ونجتمع معهم ، ونذهب إلى ناحية المشرق، ويزول حزنهم فاني كثير الأولاد وأنا شيخ كبير قريب إلى الموت ...وهذه مزية عظيمة لا يفعلها إلا من هو مثلك..." [21]

ويبدو فيما بعد أن الحاكم العام قد استجاب لطلب المفتي في فترة وجيزة قبل نهاية شهر جويلية من نفس السنة، وسمح له بالذهاب إلى الإسكندرية في نفس الشهر الذي راسله فيه المفتي للمرة الثانية ،أي في شهر جويلية 1843، ولهذا نجده جد مسرور بذلك ،أي بإبعاده عن بلده ،والسماح له بمجرد الذهاب إلى الإسكندرية فيقول :"...حضرة سعادة صدر الدولة الفرنساوية الأعظم ...السلام التام عليه وعلى أهل حضرته، وهذا الكتاب منا إليكم نشكر مزيتك بعفوك وإحسانك حيث سرحتنا وأذنت بذهابنا إلى بلد الإسكندرية ، لنجتمع مع أولادنا هناك فالله يجمع شملك ويعلي شانك وينفذ أمرك...وهذا ما يمكن من العبد الحقير مصطفي بن محمد مفتي مجاز بالجزائر..." [22].

---

[20]- نفس العلبة .

[21] _ FR ،C AO M, GGA, **1H1**

[22] - نفس العلبة .

والنتيجة هي أن الإدارة الاستعمارية قد اتخذت قرار نهائي في مسائل الدين الإسلامي والمجتمع ،لهذا نجدها لم تتوان في التصدي ولو استدعي ذلك استخدام القوة لكل من تسول له نفسه معارضة أحكامها في قضايا المسلمين وشؤونهم الخاصة، والتي ظن الكثير من الجزائريين آنذاك أنها ستبقي بعيدة نوعا ما عن تصرفات الإدارة ، لهذا نجدهم قد صدموا ، فعلي سبيل المثال المفتي المالكي الذي تحدثنا عنها آنفا ،ولم يهضموا الوقف إلا بعد أن وجدوا أنفسهم في المنفي.

- **نماذج عن وضعية عامة المجتمع الجزائري عشية الاحتلال.**

ولئن كان مآل مفتي المالكية والحنفية والقضاة _ الذين يمثلون نخبة المجتمع الجزائري _، النفي ،والتشريد والإبعاد بالرغم من الرمزية التي تمثلها هذه الشخصيات لدي الجزائريين ، فانه يمكن ببساطة تصور ما حدث لعامة الناس ،والتي تبدو طبقة هشة في ظل وإهانته وإبعاد شخصياتها الرمزية ، رغم أن هذه المرحلة قد شهدت اتساع دائرة المقاومة باسم الدين والوطن، وبالتالي فتحت الأبواب أمام باقي أفراد المجتمع للانخراط فيها ، ولان كانت نقمة على الكثيرين، الذين اغتنمت الإدارة الاستعمارية غيابهم للاستيلاء عل أملاكهم وأراضيهم لخدمة المشروع الاستعماري الاستيطاني .

ففي بعض المراسلات التي عثرنا عليها تدل في ظاهرها دون الغوص كثيرا في معانيها أن حالة الجزائريين العامة أصبحت مزرية، ففي احدي الرسائل إلى الحاكم العام ورد ما يلي:"...إلى الحضرة العلية الزكية الحليمة الوفية ، التي إذا تعلق بها قلب فقير مسكين أخبرته وسرحته بالمساء أو الصباح رضية ، أما بعد أخبرك سيدي وسلطاننا الأعظم وجنرالنا الأكرم أدامك سطوة وعزا ، أخبرك أني فقير طالب درويش أطلب منك أن تسرحني إلى تونس لتلقى ولد عم يتكرم على بنصيب، لان عنده نصيب من الدنيا ، والفضل والجود منك تطلقني إني فقير محتاج أميرنا... " [23]، نماذج هذه الرسائل لا تعد ولا تحصي ، وان دل هذا على شيء إنما يدل على الوضع المزري الذي آل إليه الوضع العام للجزائريين جراء سقوط إدارتهم المركزية ،وانهيار الوضع الاقتصادي للبلاد ،مما ساهم أكثر في نشر الفقر والتسول والتشرد.

- **السلطة الكافرة والدين الإسلامي، وعلاقتهما بهجرة الجزائريين.**

23- نفس العلبة .

من خلال نظرة تحليلية وبسيطة بخصوص المشروع الاستعماري في بداية الاحتلال، نجد أن السلطة الاستعمارية كانت تستهدف مرحلتان أساسيتان في احتلالها للجزائر ،المرحلة الأولي تتمثل في القضاء على كل من ابدي المقاومة من الجزائريين ، أما المرحلة الثانية فقد سطرتها للقضاء على مقومات هذا المجتمع وإذابته تدريجيا داخل الحضارة الفرنسية ،ولكن دون إذابة الحواجز بين الأوروبيين والجزائريين ، فهؤلاء يشكلون طبقة النبلاء في المجتمع الجزائري الجديد، والآخرين ونقصد بهم الجزائريون يشكلون طبقة الاقنان لدي السادة الإقطاعيين أي الطبقة الثالثة أن صح هذا التصنيف.

ولهذا فقد فرض الوضع الجديد الذي عرفته الجزائر بعد الاحتلال نتيجة السياسة الاستعمارية الاستيطانية [24]، وما حملته من تغيرات جذرية مست جميع مناحي الحياة في الجوانب السياسية؛ الاقتصادية ، الاجتماعية؛ الثقافية؛ والدينية، على الجزائريين فرادى وجماعات الاختيار بين حلين، إما أن يقيموا تحت سلطة الاحتلال، ويمتثلون لقوانينها وتنظيماتها الغريبة عن ثقافتهم وأنظمتهم وديانتهم، أو الخروج من تحت سلطتهم للإقامة في ظل أنظمة مشابهة للتنظيم السياسي، والثقافة الدينية التي ألفوها بالجزائر.

وفي هذه الحالة وجدوا أنفسهم أمام حلين إجباريين أبضا في بداية الاحتلال، فإما الهجرة الداخلية للابتعاد عن سيطرة الاحتلال والالتحاق بالمناطق التي مازالت لم تقع تحت السيطرة الاستعمارية بعد؛ وهذا يعني الالتحاق بقوات المقاومة تحت قيادة الأمير عبد القادر آنذاك ، وحول هذا الموضوع يجيب الأمير عبد القادر عن سؤال احدهم في وجوب الهجرة من أراض السلطة الكافرة إلي أراض السلطة الإسلامية بما يلي :"...فاني رايتك متعطشا إلى سماع ما لائمتنا من الكلام في هؤلاء الذين ركنوا للعدو...فاعلم أن الراكن إلى الكفار الداخل تحت ذمة أهل البوار احد رجلين، أما رجل كذب الله في ضمانه لرزقه...وأما رجل متكالب على الدنيا أصمه وأعماه حبها يريد الظفر بها سواء ذلك بالإسلام

[24]- ينظر بعض شكاوي الأعيان بعد إبعادهم من الجزائر، منها رسائل مصطفي ابن الكبابطي للحاكم العام ، وينظر أيضا بعض الأحكام المطبقة في حق بعض الأعيان من العاصمة، ورسائل بوضربة حول نفس الموضوع إلى السلطات الفرنسية ؛وحول مسائل أخرى خلال العشر سنوات الأولى من الاحتلال ، منها انتزاع أملاكه بالعاصمة ووضعها تحت تصرف الجيش .... في العلبة :

. FR , C AO M, GGA , Carton **1H1**.

أو بالكفر ،وكلا هذين الرجلين لا يرجي صلاحهما ولا يؤمل نجاحهما...أما وجوب الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام فهو باق إلى طلوع الشمس من مغربها... ".

وفي نفس الموضوع يذكر عن بقاء البعض تحت سلطة الاحتلال فيقول: "...ومن شنيع حمق هؤلاء وضعف عقولهم أنهم يسمون طاعتهم للكافر مهادنة...كيف وأحكام الكافر وشرائعه وتصرفاته جارية على شريفهم ووضعيهم ، ويؤدون إليه المغارم ،ويحملون أثقاله إذا أراد الغزو على المسلمين ، ويقاتلونهم معه في جماعة عساكره وجيوشه ، هذا والله الهذيان الذي لا يعقل ..." .

نلاحظ أن الأمير عبد القادر في هذا النص إضافة إلى ما وضحنا فيما يتعلق برأييه في موضوع الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام قد استعان بما ورد في بعض الأحاديث والآيات الكريمة ، ودعمه بما ذكره عبد الكريم المغيلي ،وابن الحاج التجيني الأندلسي وغيرهم في هذه الفتوى[25] ، ولا تعني هذه النصوص الهجرة الداخلية فقط وإنما تشمل أيضا الهجرة الخارجية في حال سقوط الدولة الإسلامية أو انعدامها ،وفي هذه الحالة يكون باب الهجرة مفتوحا لالتحاق بالدول الإسلامية ،وخاصة البلدان التي كانت مازالت واقعة تحت سلطة الدولة العثمانية .

وللتذكير فقط فان موضوع هجرة الجزائريين طرح للنقاش بين العلماء الجزائريين منذ بداية الاحتلال ،وخاصة بعد المساس بالرموز الإسلامية في الدولة، والبدء في تنفيذ مشروع التنصير ،وفي نظر البعض فان الهجرة في هذه الحالة أصبحت واجب ديني نتيجة الوقوع تحت حكم سلطة كافرة،لم تعد تحترم المقدسات الدينية للمسلمين ،وأكثر من هذا أصبحت تتناقض مع تعهداتها التي قطعتها للمسلمين باحترام مساجدهم ،وأماكن عبادتهم وأوليائهم .

إلا أن البعض برر إقامته تحت هذه السلطة ومنهم ابن الشاهد [26]، بعدة أسباب مثلما يبدوا في هذا النص ،والذي رد فيه ابن الشاهد على مراسلة احدهم يستنكر بقاءه_ ابن الشاهد_وبقاء الكثير من المسلمين تحت السلطة الكافرة بما يلي :"...فقد وصلتنا رسالتكم التي أطنبتم فيها وأوجزتم وأظهرتم علينا وأضمرتم ،ومن سبنا صريحا والتزاما

---

[25] -جمال قنان، **نصوص سياسية جزائرية في القرن 19**، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007)، 142_144.

[26]- يذكر الدكتور جمال قنان، أن هذا النص مخطوط، يوجد بالمكتبة الوطنية الجزائرية، تحت رقم 1305، أورده محمد بن عبد الكريم الجزائري، في خضم حديثه عن حكم الهجرة من خلال ثلاث رسائل جزائرية، الجزائر، 1981.

أكثرتم ،ثم تحومون فيها حول تكفيرنا بسبب مكثنا في هذه البلدة ،وعدم انتقالنا فرشقتمونا بسهام واهية أنشأتها تخيلات وأوهام هي عن إتباع الحق ساهية...عمدتم إلى تكفيرنا من غير إسناد لدليل تقوم به الحجة...إنما هي في حق من كان قادرا على الهجرة وتركها، أما من كان عاجزا كأمثالنا فلا تنهض عليه بالحجة والعجب منكم، وانتم من ذوي التحصيل حيث ارتكبتم الإجمال في محل التفصيل..."[27].

وحول موضوع التمكن من إقامة الدين في الجزائر بعد الاحتلال فانه يذكر ما يلي:"...وكيف ندعي إننا متمكنون من إقامة ديننا مع هدم المساجد، وتعطيل البعض الأخر، وحفر المقابر إلى غير ذلك...وكان من حقكم أن تسالوا عن سبب مكثنا في هذا البلد، هل هو رضي بالكفر ومحبة في معاشرة أهله ؟ ، أو هو لغير ذلك؟، كيف يتصور في أذهانكم إننا نرضي بالكفر ومحبة في معاشرة أهله ،وقد غلت أسعارنا وتقطعت صنائعنا ،وأنهدمت حوانيتنا ،وتعسرت مكاسبنا ،وحفرت مقابرنا ،ونبشت ضرائح أوليائنا وما حصلت هذه الأشياء إلا بسبب دخوله...فحينئذ فان عدم ارتحالنا هو لعجزنا..." .

وعلى حسب ما ذكره ابن الشاهد فان الكثير ممن استطاع الهجرة من ذوي الأموال في بداية الاحتلال ترك البلاد وهاجر، وذكر أيضا أن الناس في البلاد قاطبة على نية الارتحال والخروج، نتيجة السياسة الاستعمارية التي طبقها ممثلو إدارة الاحتلال في البداية.

وحول وجوب الهجرة والظروف التي تجب فيها، وعن أسباب عدم هجرة الطلبة وبعض العلماء، ووضعية بعض الجزائريين في بداية الاحتلال ذكر أن:"...الطلبة لا حرفة لهم، وإنما يكتسبون من الأحباس...فكيف يتيسر له مع هذه الحالة الهجرة... لأن الكثير من ذوي الأموال سافر من هذه البلدة برا وبحرا شرقا وغربا...وهذه البقية اختلفت أسباب تأخرهم فمنهم من له عقار يريد بيعه...ومنهم من له عائلات كثيرة...فالناس قاطبة على نية الارتحال والخروج وكل يتربص...".

ويتضح أن الهجرة في بداية الاحتلال كانت هجرة نوعية، من خلال ما ذكره ابن الشاهد متجهة أكثر نحو الخارج ، وخاصة نحو الدول الإسلامية [28]، كما سيتضح لاحقا

---

[27] - ينظر:جدال حول الهجرة، رسالة ابن الشاهد، جمال قنان، ص136-141.

[28] - ينظر الطلبات المقدمة من مفتي المالكية وابنة مدرس الجامع الكبير العلبة.

_ FR ،C AO M, GGA, **1H1**.

من مطالب الكثير من الجزائريين الراغبين في الخروج من البلاد ، ولكن بشرط الذهاب نحو بلاد إسلامية ، وخاصة تلك الواقعة تحت حكم الإدارة العثمانية في ذلك الوقت ،كون الدولة العثمانية تمثل لهم رمز السلطة الإسلامية آنذاك ، والنموذج الذي كان معروفا في الجزائر، ولهذا نجد أن الهجرة شملت في البداية أصحاب الأموال وإطارات الدولة العثمانية السابقة بالجزائر ، وقد ظل هذا النوع من الهجرة قائما مع ازدياد واستمرار وطأة الاحتلال بالجزائر، وشمل أيضا المنفيين نحو فرنسا من المتهمين والإطارات السياسية والدينية، والذين قدموا طلبات للإدارة الاستعمارية للاستفادة من الالتحاق بدول إسلامية من غير الجزائر .

خاتمة.

نستنتج مما سبق أن مشروع الدولة الفرنسية بالجزائر قد أنبني أساسا على جانب واحد ، وهو مصالح الاستعمار بالدرجة الأولى ، ثم مصالح المعمرين بالدرجة الثانية، دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح المسلمين التي هي أساسا تتعارض مع مصالح الدولة الاستعمارية، ليس في الجانب الديني فقط ، وإنما في مختلف جوانب الحياة العامة للجزائريين، كما أن الإدارة لم تراع مشاعر الجزائريين لا في الجانب الديني ،ولا في شخصياتها الرمزية الممثلة في رجال العلم والدين ،بل كانوا أول من تعرضت لهم بالنفي والأبعاد ،قصد قص أجنحة المجتمع عامة وجعله يخضع للإدارة في كل ما تمليه عليه دون ادني قيد ولا شرط ، والسؤال المطروح هو هل تحقق لها ذلك بسهولة ؟، الإجابة هي انه من الأكيد لا ،أو على الأقل ليس بالسهولة المتوقعة، وهذا يحتاج لدراسة أخري لمعرفة كيفية تعامل المجتمع الجزائري مع الإدارة الفرنسية في هذه الجوانب.

قائمة المصادر و المراجع.

1 - المصادر.أرشيف اكس اون بروفانس فرنسا .

1 _ مخططات المدن المنشاة حديثا بسهل متيجة ،ينظر **4 M**بالأرشيف الفرنسي فيما وراء البحار باكس اون بروفانس . Aix en Provence.

2_ FR, C AOM, GGA**, F 80 _1625**, N 6094, 12Juillet 1845.

3_ FR ،C AO M, GGA, **1H1**.

4 _ FR ،C AO M, GGA, **1H2** .

1 - المراجع.

بقطاش خديجة ،**الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830_1870**،(منشورات 1_دحلب،الجزائر،2007) ،ص15_17

2 _ ألكسي دي توكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**،ترجمة إبراهيم صحراوي،(ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008)،ص 129.

3 _ واعلي محمد الطاهر ،**التعليم التبشيري في الجزائر 1830-1904**،(منشورات دحلب،الجزائر) ، ص 32_33.

4 _ خوجة حمدان بن عثمان ، **المرأة**،تقديم وتعريب وتحقيق الدكتور محمد العربي الزبيري،(منشورات،2005،الجزائر) ص 220

5 _ سعد الله أبو القاسم ،**أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر الحديث ،الجزء الثاني**،(المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1986)،ص 44.

6_ جمال قنان، **نصوص سياسية جزائرية في القرن 19**، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007)، ص ص142_144.